

دراسة تحليلية لأساليب تسعير خدمات الإيداع والتمويل في المصارف الإسلامية - مصرف السلام الجزائر- أنموذجا

An analytical study of pricing methods for deposit and financing services in

Islamic banks - Al Salam Bank, Algeria - as a model

د. خديجة فوقي

المركز الجامعي بمغنية (الجزائر)

Khadidja.fouki@gmail.com

المعلومات المقال	الملخص:
تاريخ الارسال: 2023/11/28	تهدف هذه الدراسة إلى تبيان طرق وأساليب تسعير خدمات الإيداع والتمويل في المصارف الإسلامية العاملة في ظل بيئة مصرفية ربوية، وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة الحالة؛ حيث تم إسقاط الدراسة على مصرف السلام الجزائر.
تاريخ القبول: 2024/02/18	وقد خلصت الدراسة إلى أن قرار تسعير خدمات الإيداع لدى مصرف السلام خاضع لشروط المصرف نفسه بالدرجة الأولى، بينما قرار تسعير خدمات التمويل خاصة القائمة على المديونية (المرايحة، بيع السلم، بيع التقسيط، الاستصناع) فهو خاضع لتعليمات وشروط بنك الجزائر.
الكلمات المفتاحية: ✓ تسعير ✓ السعر المصرفي الإسلامي ✓ خدمات الإيداع والتمويل	Abstract : <i>This study aims to demonstrate the methods of pricing deposit and financing services in Islamic banks operating in a usurious banking environment. The descriptive analytical approach and the case study approach were used. The study was dropped on Al Salam Bank Algeria.</i> <i>The study concluded that the decision to price deposit services at Al Salam Bank is primarily subject to the conditions of the bank itself, while the decision to price financing services, especially those based on debt (Murabaha, Salam sale, installment sale, Istisna'), is subject to the instructions and conditions of the Bank of Algeria.</i>
Article info Received 28/11/2023 Accepted 18/02/2024	
Keywords: ✓ pricing ✓ Islamic Bank Price ✓ deposit and financing services	

1. مقدمة:

في ظل المنافسة الشديدة التي تشهدها البيئة المصرفية؛ أصبح من الضروري على المصارف أن تركز اهتمامها أكثر على العملية التسويقية بما تضمه من عناصر الميزج التسويقي المتمثلة في (الخدمة، الترويج، التوزيع، السعر). ويبقى السعر ضمن هذه العناصر الأربع من أهمها وأكثرها تأثيرا على ربحية المصارف سواء كانت تقليدية أو إسلامية؛ ذلك أنه يمكن أن يكون مصدر جذب للعملاء إذا كان مناسباً ومرضياً لهم، كما يمكن أن يكون سبباً في نفورهم من خدمات المصرف إذا لم يلق رضاهم، لذلك فإن قرار تسعير الخدمات المصرفية غاية في الأهمية لدى المصرف.

إن الخدمات المصرفية الإسلامية بما يميزها من خصائص كاجتنابها التعامل بالربا، والأخذ بمبدأ الغنم بالغرم يجعل أمر تسعيرها أكثر أهمية في المصارف الإسلامية عنه في التقليدية، ذلك أن زبون المصرف الإسلامي يختلف عن زبون المصرف التقليدي؛ فالذي يميز الأول هو حرصه الشديد على اجتناب الربا، وهو الأمر الذي يجب أن يأخذه المصرف الإسلامي بعين الاعتبار ويولي له العناية البالغة في قرار التسعير.

إن أغلب المصارف الإسلامية تعمل في بيئة ربوية، يقف على رأسها البنك المركزي الذي يملئ سياسته النقدية وشروطه على البنوك بصفة عامة، وأمام القيود التي يضعها؛ تجد المصارف الإسلامية نفسها مضطرة لتكييف أعمالها حسب تعليمات وشروط البنك المركزي. وهذا هو حال المصارف الإسلامية الجزائرية؛ التي لا تزال إلى يومنا هذا محدودة العدد ما يجعلها ضعيفة التأثير فيما يتعلق بفرض وجودها لفصل السياسات التنظيمية التي يفرضها بنك الجزائر على أعمال هذه المصارف عن تلك التي يفرضها على البنوك التقليدية. وعليه جاءت هذه الدراسة لتجيب عن الإشكالية التالية:

إشكالية الدراسة:

في ظلّ نظام مصرفي تقليدي يقف على رأسه بنك الجزائر؛ كيف يستطيع مصرف السلام-الجزائر اتخاذ قرارات التسعير المناسبة لخدمات الإيداع والتمويل بما يتناسب وشروط وتعليمات بنك الجزائر وبين الضوابط الشرعية وظروف المنافسة؟

فرضيات الدراسة:

تستند هذه الدراسة على فرضية أساسية مفادها:

مصرف السلام الجزائري يوائم في اتخاذه لقرارات تسعير خدمات الإيداع والتمويل بين شروط وتعليمات بنك الجزائر من جهة وبين الضوابط الشرعية وظروف المنافسة من جهة أخرى.

أهداف الدراسة:

- معرفة أنواع الخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف الإسلامية
- الوقوف على كيفية تسعير الخدمات المصرفية في المصارف الإسلامية وأنواع السعر المصرفي الإسلامي.
- معرفة واقع تسعير خدمات الإيداع والتمويل في مصرف السلام الجزائري.
- الوقوف على مدى تأثير تعليمات وشروط بنك الجزائر على قرار تسعير خدمات الإيداع والتمويل في مصرف السلام الجزائري.

منهجية الدراسة:

اتبعنا في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال التطرق إلى أساليب تسعير الخدمات المصرفية في المصارف الإسلامية بصفة عامة، وكذا منهج دراسة الحالة حيث تم إسقاط الدراسة على مصرف السلام الجزائري وتحليل أساليب تسعير خدمات الإيداع والتمويل فيه.

2. مفهوم السعر المصرفي :

يعتبر السعر أحد أهم مكونات المزيج التسويقي؛ كما يجب أن يكون على توافق دائم مع باقي المكونات، قد تأخذ بعض الجهات طريقة حسابه على أنها مشكلة مالية بحتة فيتم حسابه على أساس التكلفة ثم إضافة هامش الربح، غير أن المقاربة التسويقية تُدخل الزبون كطرف مهم في تحديد السعر حيث يكون هذا الأخير أكثر تعبيراً من طريقة حسابه على أساس التكلفة وهامش الربح. (Cetina & Mihail, 2007, pp. 26-27) خاصة بالنسبة لتسعير الخدمات المصرفية.

1.2 مفهوم السعر:

إنّ مفهوم السعر قديم جداً، ظهر حسب المؤرخين لأول مرة خلال الألفين سنة قبل الميلاد في شرائع حمورابي، ثم تطور عند فلاسفة اليونان لتعبر القيمة عن كمية العمل الداخلة في إنتاج السلعة، وقد أخذ مفهوم السعر حيزاً هاماً من اهتمامات الاقتصاديين أمثال آدم سميث، دافيد ريكاردو، ألفريد مارشال وغيرهم ما جعل هذا المفهوم يتغير ويتطور عبر الزمن. لتظهر تعاريف عديدة للسعر، حيث يعرفه H.SIMON, 1989: «إن سعر منتج أو خدمة ما هو عدد الوحدات النقدية التي يجب على المستهلك أن يدفعها للحصول على وحدة واحدة من هذا المنتج أو الخدمة».

كما عرفه Z. Zeithaml, 1988 على أنه: «من وجهة نظر المستهلك، السعر ما ينبغي تركه والتضحية به للحصول على المنتج» (Desmet & Zollinger, 1997, p. 21).

2.2 السعر المصرفي والسعر المصرفي الإسلامي:

السعر المصرفي: يشير مفهوم السعر المصرفي إلى معدل الفائدة على الودائع والقروض والرسوم والمصرفيات الأخرى، التي يتحملها المصرف لقاء تقديم الخدمات المصرفية، أو العمولات التي يتلقاها المصرف نتيجة تقديمه الخدمات للغير، فسر الخدمة المصرفية من وجهة نظر العميل يمثل إجمالي المنافع التي يتوقع الحصول عليها عند استخدامه للخدمة المصرفية (شملخ، 2008، صفحة 33) ويشير أيضاً إلى تحديد أسعار الفائدة على القروض والتي يراها المصرف مناسبة لتأمين المخاطر التي يواجهها جراء عملية المنح، والذي يمثل تكلفة القرض من ناحية الفرق ما بين أسعار الفائدة المدبنة والفائدة الدائنة، وكذلك تكلفة الإدارة المتمثلة في المصاريف والمرتببات من بداية كل عملية إقراضية وحتى نهايتها (ملاحيم، 2017، صفحة 7).

السعر المصرفي الإسلامي:

قبل التطرق لمفهوم السعر المصرفي الإسلامي سنورد معنى السعر في الاصطلاح الفقهي ذلك أنّ فقهاء الإسلام القدامى قد أشاروا لمفهوم السعر حيث قال القاضي عياض أنّ: «السعر هو الثمن الذي تقف فيه الأسواق». وقال يوسف بن عبد الهادي: «سعر السلعة هو ثمنها المشتهر بين الناس» (حماد، 2008، صفحة 244) وهذا ما يبين اهتمام المسلمين بالسعر والتسعير. وعند الاقتصاديين المسلمين المعاصرين يرى الدكتور عبد الفتاح المغربي على أنّ السعر يمثل «مزيجاً متكاملًا من التكاليف والأعباء التي يتحملها العملاء للحصول على المنتج أو الخدمة المرغوبة، وعادة ما يتكون من التكلفة النقدية والأعباء الأخرى المرتبطة بالطاقة والجهد والوقت والأثر النفسي (المغربي، 2004، ص 388).

وكخلاصة لمفهوم السعر المصرفي الإسلامي فإنه يمكن تعريفه: المقابل أو الأجر الذي يحصل عليه المصرف الإسلامي، (وذلك بعد تحديد التكاليف الفعلية للمنتج أو الخدمة المقدمة، مع الأخذ بعين الاعتبار العوامل المؤثرة في تحديده كطبيعة المنافسة في السوق المصرفي، والمخاطر المحيطة بالعمل المصرفي، والتشريعات والقوانين الحكومية، والعائد المستهدف على الاستثمار) نتيجة لتقديمه منتجات وخدمات مصرفية لعملائه (ملاحيم، 2017، صفحة 7). والسعر المصرفي الإسلامي يخضع لمجموعة من الضوابط:

- مبدأ التراضي: يجب أن يكون السعر محل تراض بين الطرفين، شرط أن يكون التراضي مقيدا بالربح المعقول العادل الذي يراعي مصلحة الطرفين.
- المنافسة المشروعة: بما أن المنافسة طريقة من طرق التسعير وجب ضبطها بما يتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية.
- عدم رفع الأسعار من خلال الاحتكار: إن الإسلام يحرم الاحتكار لما في من مضرة، كما يقوم الاحتكار على جلب الكسب غير المشروع (براهيمي، 2022، الصفحات 153-154). وسيأتي بيان أشكال السعر المصرفي وضوابط تحديده في عنصر لاحق بعد تحديد مفهوم الخدمة المصرفية الإسلامية.

3. الخدمات المصرفية الإسلامية:

إن الإشكال الذي يمكن أن يقع فيه المصرف الإسلامي هو ما مقدار السعر الذي يجب أن يحصل عليه لقاء خدماته دون الوقوع في شبهة الربا، لذلك فإن قرار التسعير في المصرف الإسلامي ليس بالأمر الهين خاصة وأنه يرتبط بالطبيعة الخاصة للزبائن الذين يرفضون التعامل بالربا، فأى سعر يقترب أو يشبه في صياغته معدل الفائدة البنكي قد يجعل المصرف الإسلامي محل شك. وسنعالج في هذا العنصر مفهوم الخدمة المصرفية الإسلامية وخصائصها وأنواعها.

1.3 مفهوم الخدمة المصرفية الإسلامية وخصائصها:

قبل أن نقدم تعريفا للخدمة المصرفية الإسلامية سنعرّج على تعريف الخدمة المصرفية وذلك حتى تتمكن من التمييز بين كليهما؛ فالخدمة المصرفية تعرف على أنها: « مجموعة من الأنشطة والعمليات ذات المضمون التقني الكائن في العناصر الملموسة وغير الملموسة المقدمة من قبل المصرف والتي يدركها المستفيدون من خلال ملامحها وقيمتها النفعية والتي تشكل مصدرا لإشباع حاجاتهم ورغباتهم المالية والائتمانية الحالية والمستقبلية وفي الوقت ذاته مصدرا لأرباح المصرف من خلال العلاقة التبادلية بين الطرفين» (المحمودي، 2014، صفحة 18).

وتعرف الخدمة المصرفية الإسلامية على أنها: « قيام البنك الإسلامي بتقديم المنافع المالية والاستشارية لعملائه بما يلي حاجاتهم وتحقيق رغباتهم، ويعمل على تيسير المعاملات المالية والاقتصادية في المجتمع وذلك مقابل عمولة أو أجر، بمراعاة ألا يشتمل ذلك على مخالفة شرعية أو شبه ربا» (المغربي، الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية، 2004، الصفحات 192-193).

من خلال التعريفين المقدمين يمكن القول أن الخدمة المصرفية التي تقدمها المصارف الإسلامية لا تختلف عن الخدمة المصرفية التي تقدمها المصارف التقليدية إلا في كون الأولى تراعي مبادئ الشريعة الإسلامية .

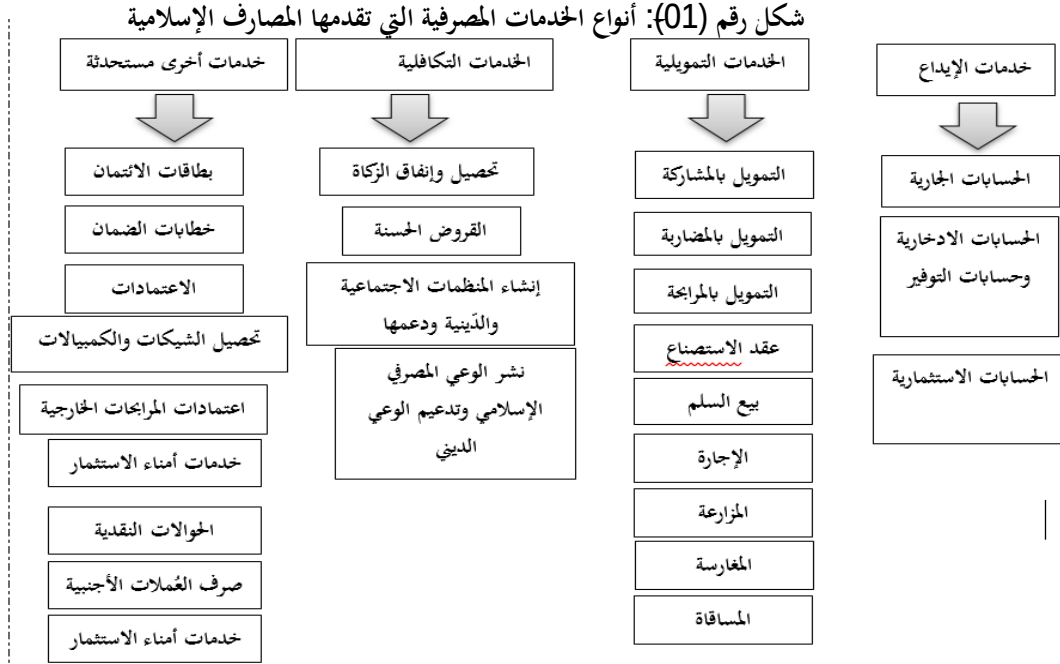
2.3 خصائص الخدمات المصرفية الإسلامية:

- تشترك الخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف الإسلامية مع مثيلاتها في المصارف التقليدية في أغلب الخصائص ولا تختلف معها إلا في كون المصارف الإسلامية تراعي في تقديمها لخدماتها المصرفية ضوابط الشريعة الإسلامية، وفيما يلي أهم خصائص الخدمة المصرفية الإسلامية:
- ارتباط الخدمات المصرفية الإسلامية بروح التشريع الإسلامي: فيتجنب بذلك المصرف الإسلامي في جميع تعاملاته الربا والغرر والغش والتدليس وغير ذلك مما فيه أكل لأموال الناس بالباطل.
- الخدمات المصرفية غير ملموسة
- عدم انفصال الخدمة عن مقدمها.
- عدم التجانس في تقديم الخدمة.
- مشاركة العميل في إنتاج الخدمة.
- عدم إمكانية تخزين الخدمة.
- إنتاج الخدمة وتسويقها يتم في آن واحد.

- لا يمكن التنبؤ بالطلب على الخدمات المصرفية مستقبلا على وجه الدقة. (المغربي، 2004، الصفحات 193-194).

3.3 أنواع الخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف الإسلامية:

تقدم المصارف الإسلامية خدمات كثيرة تتنوع بين خدمات إيداع، وخدمات تمويلية (منها القائمة على المشاركة كالمشاركة والمضاربة والصيغ الزراعية، ومنها القائمة على المديونية كالمراجحة وبيع السلم والاستصناع والإجارة والتقسيط)، وخدمات تكافلية وخدمات أخرى مستحدثة، يمكن أن نجمل توضيحها من خلال المخطط التالي:



المصدر: من إعداد الباحثة وبالاتماد أيضا على (المغربي، 2004، الصفحات 196-204)

4. تسعير الخدمات المصرفية الإسلامية:

إنّ قرارات التسعير الخاصّة بالخدمات المصرفية الإسلامية من الأمور المهمة التي تأخذ حيزا كبيرا من اهتمام المصارف الإسلامية؛ ذلك أنّها تؤثر بشكل مباشر في ربحية المصرف، لأنّ عملاء المصرف هم الذين يدفعون ثمن الخدمات المصرفية. غير أنّ الإشكال الذي يمكن أن يقع هو ما مقدار السعر الذي يجب أن يحصل عليه المصرف الإسلامي لقاء خدماته، والذي يجنبه الوقوع في الربا يعد تسعير الخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف الإسلامية من الأمور الصعبة والمعقدة نظرا لما ترتبط به هذه الخدمات من تنوع وتعدد، بالإضافة إلى اختلاف نمط تقديمها من مرة إلى أخرى ناهيك عن ضرورة مراعاة الاحتراز في عدم الوقوع في أكل أموال الناس بالباطل، ويتمثل تسعير الخدمة المصرفية الإسلامية في تحديد سعرها - الذي أشرنا إلى تعريفه سالفًا - هذا السعر بدوره يتعدد ويتنوع تبعًا لطبيعة الخدمة المقدمة.

4.1 أشكال السعر المصرفي الإسلامي:

يأخذ السعر المصرفي الإسلامي أشكال عدة وهي:

- **العمولة المصرفية:** هي: «عوض مقابل خدمة» (السويدان، 2010، صفحة 42)، وهي أيضا: «المقابل الذي يتقاضاه البنك من العميل نظير الخدمات التي يؤديها له بمناسبة فتح الحساب ومسكه أو أعمال نفذها له» (الصلاحين، 2016، صفحة 100)، كما لها تعريفات أخرى.

- **معدل الربح:** وهي النسبة التي يتقاضاها المصرف الإسلامي نظير دخوله في عمليات تمويل (مثلا: نسبة الربح التي يأخذها في المراجعة، المضاربة...) أو تمويل (نسبة الربح التي يقدمها على الودائع الاستثمارية، صكوك المضاربة...)
- **الأجر:** هو: « عوض مالي مقابل المنفعة المعقود عليه » (السويدان، 2010، صفحة 43)، كالأجرة التي يتقاضاها المصرف الإسلامي في صيغة الإجارة مثلا.
- **الجعل:** هو المال أو العين الذي يحدده الجاعل لمن يقوم بالعمل المحدد والمطلوب من الجاعل (الطرف الذي يعبر عن التزامه بمبلغ لمن يقوم بعمل ما) (العجلوني، 2012، صفحة 293). وهو بمثابة أجر أو عوض مقابل الخدمة. ويقل تداول هذا المصطلح حديثا.

2.4 أساليب تحديد سعر الخدمة المصرفية الإسلامية:

أولا: بالنسبة لخدمات الإيداع

1. السعر المصرفي للحسابات الجارية

الحسابات الجارية عبارة عن مبالغ في حسابات دائنة يودعها أصحابها في البنك بغرض الحفظ وتحت الطلب، وللمودع الحق في أن يسحب من حسابه أو كل أمواله متى أراد (العجلوني، 2012، صفحة 183).

وقد اختلفت آراء العلماء المعاصرين في التكييف الفقهي للحسابات الجارية فمنهم من اعتبرها قرضا من العميل للمصرف، وآخرون ذهبوا إلى اعتباره من قبيل الوديعة، في حين رجّح البعض الجمع بين اعتبار الحساب الجاري قرضا وبين اعتباره وديعة. ويأخذ السعر المصرفي في هذا الحساب شكل العمولة. وبغض النظر في التكييف الفقهي للحسابات الجارية فإن أخذ العمولة عنها لا ينطوي على محاذير شرعية (الصلاحين، 2016، صفحة 36).

2. السعر المصرفي للحسابات الاستثمارية

حسابات الاستثمار هي حسابات لودائع الأفراد التي يضعونها بقصد الربح والنماء لأموالهم (سليمان، 1996، صفحة 23)

تمثل هذه الودائع مصدرا خارجيا هاما من مصادر الأموال للمصارف الإسلامية وهي تمثل وعاء استثماريا تصدر المصارف من خلالها وحدات استثمارية.

إن طبيعة العلاقة التعاقدية بين المصرف الإسلامي وصاحب الوديعة الاستثمارية تم تكييفها فقها على أساس عقدين؛ هما عقد المضاربة وعقد الوكالة بأجر، ويرجع تحديد هذه العلاقة تبعا للعائد الذي يتقاضاه المصرف الإسلامي من المستثمر والذي يندرج ضمن أحد شكلين:

الشكل الأول: (ربح) أي أن يكون العائد حصة شائعة في الأرباح وعليه يتم تكييف العلاقة التعاقدية بين المصرف الإسلامي والمستثمر على أساس عقد المضاربة. ويتوقف شكل السعر المصرفي ومقداره على طبيعة النفقات التي يؤديها المصرف الإسلامي.

الشكل الثاني: (أجر) أي أن يكون العائد مبلغا مقطوعا أو نسبة من أصل الوديعة الاستثمارية ويتم تكييف العلاقة التعاقدية بين المصرف الإسلامي والمستثمر على أساس عقد الوكالة بأجر. (السمايل، 2011، الصفحات 430-433)

والوكالة بأجر والتي تسمى أيضا الوكالة الاستثمارية يقصد بها: «تفويض الغير مؤسسة أو فردا باستثمار أموال الشخص بغرض الربح لقاء أجر معين، وتتضمن التوكيل بالشراء والبيع معا» (النشبي، 2007، صفحة 547)

ثانياً: تحديد السعر بالنسبة لخدمات التمويل:

وتتضمن خدمات التمويل كل صيغ التمويل الإسلامي التي تقدمها المصارف الإسلامية.

1. سعر المراجعة للآمر بالشراء:

المراجعة للآمر بالشراء هي: قيام من يريد شراء سلعة معينة بتقديم طلب إلى المصرف الإسلامي بأن يشتريها له ويعدّه بأن يشتريها منه بربح معين، ويسمى من يريد السلعة بالآمر بالشراء أما المصرف الإسلامي فيسمى الأمر بالشراء (الشمري، 2014، صفحة 189) ويتمثل سعر المراجعة في ذلك الهامش الربحي الذي يفرضه المصرف الإسلامي على عملائه عند منحهم التمويل بصيغة المراجعة للآمر بالشراء، حيث يتحدد الهامش عادة من خلال نسبة مئوية من التكلفة الفعلية، ولا يقبل المصرف الإسلامي أن يكون العائد السنوي على استثماره أقل من هذا السعر (أو النسبة) بأي حال من الأحوال، حيث يأخذ بعين الاعتبار في احتسابه جميع العوامل الداخلة فيه من ظروف المنافسة في السوق المصرفية، مخاطر التمويل، التكاليف، معدل التضخم، التشريعات والقوانين، مراعيًا في احتسابه الالتزام بالضوابط الشرعية. (الحنيطي و ملاحيم، 2016، صفحة 769). وتختلف أسعار (نسب) المراجعة باختلاف طبيعة السلع المراد تمويلها ومدة التمويل التي سيتم تقسيط المبلغ مع الأرباح عليها (العجلوني، 2012، صفحة 472). وهناك عدّة طرق لتسعير المراجعة للآمر بالشراء في المصارف الإسلامية نوضحها كما يلي:

1.1 التسعير على أساس التكلفة الإضافية:

بموجب هذه الطريقة يتم تحديد سعر الخدمة على أساس التكلفة الناشئة، ويتم حساب التكلفة الإضافية عن طريق قسمة التكاليف الثابتة للمنتج (الأجور، والضرائب) على عدد الوحدات المراد بيعها ثم إضافة التكلفة المتغيرة لكل وحدة كما يمكن حسابها عن طريق جمع إجمالي التكاليف المتغيرة والتكاليف الثابتة وقسمتها على عدد الوحدات المراد بيعها، وهذه الطريقة تصلح أساساً في بيع المراجعة في المصارف الإسلامية (Abdul Ghafar, 2011, p. 3).

2.1 نموذج قيادة السعر:

إنّ طريقة التسعير على أساس التكلفة الإضافية يعيب عليها أنّ المصرف الإسلامي عندما يسعر منتج لا يأخذ بعين الاعتبار إلا قليلاً منافسة المصارف الإسلامية الأخرى أو حتى التقليدية، لذلك يأتي نموذج قيادة السعر ليولي اهتماماً أكبر لهذا الأمر، إذ على المصرف أن يضمن أكبر تنافسية لتكاليف التمويل والتشغيل وعلاوة المخاطرة لديه وتتجسد هذه السياسة عندما يكون هناك مصرف إسلامي قائد مقبول بشكل عام من بقية المصارف الأخرى؛ حيث أنّه هو الذي يحدد السعر (Abdul Ghafar, 2011, p. 4).

3.1 التسعير اعتماداً على سعر الفائدة:

جرت معظم المصارف الإسلامية على اعتماد سعر الفائدة المتداول في البنوك الربوية، أو معدلات الفائدة التي تحددها هذه البنوك أو البنك المركزي كسعر مرجعي لتحديد هامش الربح لأدوات التمويل والاستثمار الإسلامية، ويعتبر معدل الفائدة LIBOR¹ المستخدم في اتفاقيات الإقراض قصيرة الأجل بين بنوك لندن أكثر المؤشرات استخداماً من قبل المصارف الإسلامية في تسعير منتجاتها المصرفية كالمراجعة وغيرها، حيث تقوم المصارف الإسلامية بالاسترشاد بسعر الفائدة LIBOR مضافاً إليه 1% أو 2% بغرض احتساب ربحية المصرف من التمويل. هذا ولا يوجد غير معدل LIBOR كأساس مرجعي لاحتساب الربح في المصارف الإسلامية وإنّما توجد معدلات مرجعية أخرى مثلاً KLIBOR².

¹ هي اختصار للعبارة London Interbank Offered Rate وهو معدل الفائدة المعروض من قبل البنوك في لندن

² هو اختصار لعبارة Kuala Lumpur Interbank Offered Rate وهو معدل الفائدة المعروض من قبل البنوك في كوالالمبور.

إنّ اعتماد المصارف الإسلامية على سعر الفائدة كأساس مرجعي لتحديد أسعار منتجاتها وخدماتها التمويلية والاستثمارية يعكس تبعيتها للبنوك الربوية ومحاكاتها لها، ما يجعل العميل يعتقد أن لا فرق حقيقي وجوهري بين التمويل الإسلامي والتمويل التقليدي (ملاحيم، 2017، صفحة 12) كما أن العميل لا يبرز موقف المصارف الإسلامية كونها متواجدة في بيئة مصرفية ربوية تسيطر عليها سلطة بنك مركزي ربوي.

4.1 التسعير اعتمادا على المؤشر الذي تحدده السياسة النقدية:

يمكن تسعير المراجعة بهذه الطريقة، حيث تستخدم كأداة من ضمن الأدوات غير المباشرة لإدارة السيولة والتحكم في حجم التمويل المصرفي، ويراعى في تحديد سعر المراجعة المؤشرات الاقتصادية الكلية بصورة عامة والعوامل المؤثرة عليها بصورة خاصة مثل المصروفات الثابتة والمتغيرة ومعدلات التضخم وسعر الصرف وغيرها (ملاحيم، 2017، صفحة 15)

2. سعر المضاربة:

المضاربة هي شركة بين العمل ورأس المال يُتفق فيها على تقاسم الأرباح عند تحقيقها بنسبة محددة أما في حالة الخسارة فيخسر العامل جهده وصاحب المال ماله (الموسوي، 2011، صفحة 46)

وسعر المضاربة هو نسبة الربح التي توزع على كل من المصرف الإسلامي والمتمول والتي يشترط فيها أن تكون نسبة شائعة في الربح وليس في رأس مال المضاربة (العجلوني، 2012، صفحة 216).

3. سعر المشاركة:

تنشأ المشاركة بموجب التعاقد بين العميل والمصرف، على أن يتولى العميل العمل في المال، والسعر هنا هو نسبة الربح التي سيحصل عليها كل منهما، مع مراعاة زيادة حصة العميل في الربح نظير إدارته للمشروع (براهيمي، 2022، صفحة 156)..

4. سعر بيع السلم:

بيع السلم هو شراء سلعة ما بثمن مدفوع في الحال مع تأجيل تسليمها أي دفع الثمن للسلعة فوراً أو عاجلاً وتأجيل تسليمها إلى وقت لاحق أو أجل معين (الموسوي، 2011، صفحة 52)، من هذا المنطلق فإن عقد السلم يختلف عن عقد البيع في كون الثمن يقبض معجلاً والسلعة مؤجلاً. ومن هنا ظهرت مشكلة تحديد الثمن حيث تم الفصل في أنّ تحديده يكون بحسب سعر السوق في الدولة المنتجة للسلعة وقت التعاقد أو بحسب سعر السوق في الدولة التي ستباع فيها السلعة مع تعجيل دفع الثمن. (الزهراني، 2015، صفحة 83)

5. سعر الاستصناع:

الاستصناع هو عقد على مبيع في الذمة مطلوب عمله على وجه مخصوص (الموسوي، 2011، صفحة 55)، ويتمثل سعر الاستصناع في جميع التكاليف التي تكبدها الصانع في إنجاز المصنوع مع إضافة هامش الربح.

6. سعر الإجارة:

الإجارة هي تملك منافع مباحة لمدة محددة مقابل عوض مادي معلوم، وهي ثمن المنفعة أو بدلها والتي تنشأ عن الانتفاع بأصل من الأصول الثابتة (العجلوني، 2012، صفحة 260). يحدد المصرف الإسلامي سعر الإجارة باحتساب كل من المبلغ المدفوع للمورد وقيمة التأمين التكافلي وهامش الربح، أما في حالة الإجارة الدولية فيتم إضافة قيمة التأمين التكافلي للأصل أثناء نقله ويتحمل الزبون نفقات العبور. ويكون هامش الربح نسبة قابلة للتفاوض (بودربال، 2021، صفحة 12).

7. سعر بيع التقسيط:

البيع بالتقسيط هو بيع يعجل فيه المبيع، ويؤجل الثمن كله أو بعضه على أقساط معلومة وآجال معلومة (خطاب، 2006، صفحة 6) ويتم حساب سعر التقسيط على أساس تكلفة شراء السلعة المراد بيعها بالتقسيط مضافا إليها هامش الربح والذي يكون أعلى من هامش الربح في حالة البيع الفوري.

ثالثا: تحديد السعر بالنسبة للخدمات الاجتماعية:

سنكتفي بدراسة سعر القرض الحسن؛ حيث تقوم المصارف الإسلامية بمنح قروض حسنة بدون فوائد، وذلك في الحالات التي تقرها إدارة المصرف، بالشروط المحددة في لائحة القروض الحسنة ويضع كل مصرف إسلامي الأهداف والسياسات والإجراءات التي تكفل القيام بهذا النشاط، بحيث يؤدي الغرض منه بما يحقق الاستفادة للأفراد والمصرف الإسلامي والمجتمع ككل. (المغربي، 2004، صفحة 206). والمصرف الإسلامي يتقاضى عمولة مقابل تقديمه قرضا حسنة، هذه العمولة تكون مقابل نفقات القرض وتكاليفه فقد أجاز العلماء أخذها بقدر التكلفة الفعلية، بشرط أن تكون هذه التكلفة حقيقية مباشرة لا ترتبط بمبلغ القرض، ولا يتكرر أخذها إلا إذا تكرر الإنفاق، ويتم تقديرها من قبل أهل الخبرة في المحاسبة والشريعة. (السماويل، 2011، الصفحات 430-433).

رابعا: تحديد السعر بالنسبة لبعض الخدمات المصرفية المستحدثة:

1. تحصيل الأوراق التجارية:

عقد تحصيل الأوراق التجارية هو عقد وكالة، والعوض الذي يأخذه المصرف في التحصيل إن كان مشروطا بالمطالبة فهو أجر، وإن كان مشروطا بالتحصيل فهو جُعل، ويجوز للمصرف أخذ العمولة عن تحصيل الأوراق التجارية في حال عدم إتاحة مبلغ الورقة للعميل مقابل المطالبة بقيمة الورقة التجارية وتحصيلها وتحرير احتجاج عدم الوفاء وإيقاف الأوراق المفقودة أو المسروقة أو نحو ذلك سواء قدرت العمولة بمبلغ مقطوع أو نسبي.

2. حفظ الأوراق المالية:

يعد حفظ الأوراق المالية عقد وكالة، والأوراق المالية إما أن تكون أسهما أو سندات؛ فإن كانت أسهما جاز أخذ العمولة على حفظها وإدارتها، والتوسط في بيعها وشرائها متى ما كانت تلك الأسهم من الأسهم التي يجوز التعامل بها، وفي حال إقراض الوسيط الأسهم للعميل فيجب أن يراعي عدم أخذ فائدة عن الإقراض، وعدم أخذ زيادة عن التكلفة الفعلية في حال اشتراط الوساطة في الإقراض، أما إذا لم تشتط الوساطة في الإقراض؛ فيجوز أخذ أجر المثل على الوساطة. وإن كانت الأوراق المالية سندات لم يجز أخذ العمولة على حفظها أو إدارتها والتوسط فيها. (السماويل، 2011، صفحة 114)

5. واقع تسعير الخدمات المصرفية في مصرف السلام_ الجزائر:

1.5 تسعير الودائع الاستثمارية في مصرف السلام:

يخضع تحديد السعر المصرفي للودائع الاستثمارية في مصرف السلام إلى قواعد عقود المضاربة والوكالة بالاستثمار.

أولا: الحسابات التي تعطي الحق في الربح وفق قواعد المضاربة: وتضم سندات الاستثمار (سندات الصندوق) وحسابات الاستثمار (ودائع لمدة محددة DAT)، وحسابات دفاتر الادخار المصرفي.

أ. العائد على سندات الاستثمار (سندات الصندوق) وحسابات الاستثمار (ودائع لمدة محددة DAT):

يوضح مصرف السلام في شروطه العامة بالتفصيل نسب الأرباح التي توزع بين كل من المصرف والمتعامل (صاحب الوديعة الاستثمارية)، حيث أن هذه النسب تتصاعد بالنسبة للمتعامل كلما زادت مدة بقاء الوديعة لدى المصرف، حيث أنها تبدأ من نسبة 20% في مدة ثلاثة أشهر

لتصل إلى 75% من الأرباح إذا مكثت 60 شهرا أو أكثر (5 سنوات فما فوق) وهو عامل تحفيزي مهم بالنسبة للمستثمرين لاستثمار أموالهم في مصرف السلام. أما بالنسبة للمصرف فإنّ نسب أرباحه تتنازل مع سنوات الإيداع لتتخفّض من 80% إلى نسبة 25%، وهذا ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (01): نسب الأرباح بين المتعامل والمصرف في سندات الاستثمار وحسابات الاستثمار

سندات الاستثمار (سندات الصندوق) وحسابات الاستثمار (ودائع لمدة محددة DAT)		
المدة	النسب	
	المتعامل	المصرف
03 أشهر	20%	80%
06 أشهر	35%	65%
12 شهرا	55%	45%
18 شهرا	60%	40%
24 شهرا	62%	38%
36 شهرا	65%	35%
48 شهرا	70%	30%
60 شهرا وأكثر	75%	25%

المصدر: الشروط العامة للمصرف، مصرف السلام الجزائر، نسخة 2023، ص(4)، متاح على الرابط

www.alsalamalgeria.com/pdf/wetransfer/Conditions_AR_2023.pdf، تاريخ الولوج: 15\06\2023 الساعة 22:30.

ب. العائد على حسابات دفاتر الادخار المصرفي:

يحتسب السعر المصرفي (العائد) على ودائع التوفير المصرفي على الشكل التالي:

الجدول رقم (02): عوائد حسابات التوفير المصرفي

النسب %	
المتعامل	المصرف
54%	46%

المصدر: الشروط العامة للمصرف، مصرف السلام الجزائر، نسخة 2023، ص(4)، متاح على الرابط

www.alsalamalgeria.com/pdf/wetransfer/Conditions_AR_2023.pdf، تاريخ الولوج: 16\06\2023 الساعة 08:50.

نلاحظ أن مصرف السلام يرجّح كفة المتعامل في هذا الحساب فيما يتعلق بنسبة الربح التي يخصّصها له والتي حدّدها ب: 54% مقارنة بالمصرف الذي خصّص له نسبة 46% وهذا كلّه كوسيلة لاستقطاب عملاء أكثر من خلال هذا الحساب، خاصة وأنّ هذا الحساب ميزته أنّه موجّه لصغار المدخّرين، وهذه النسبة هي وسيلة إغراء جيّدة لاكتساب ثقة هذه الفئة لإيداع أموالها بالمصرف، ضف إلى ذلك أنّ الربح الفعلي سيتضاعف بتضاعف الأرباح سنويا.

ثانيا: الحسابات التي تعطي الحق في الحصول على عائد ثابت وفق قواعد الوكالة بالاستثمار:

وهي تتضمن التأمينات النقدية مقابل الاعتمادات المستندية وتأمينات أخرى محصّل عليها كضمان:

أ. التّأمينات التّقدية مقابل الاعتمادات المستندية:

يمكن للمؤونات الخاصة بعمليات الاعتماد المستندي أن تعطي الحق في الحصول على العوائد كما لا يمكن لها ذلك، ويمكن للمتعامل الحصول على مكافأة على المبلغ الذي أودعه في حساب المؤونة ابتداء من تاريخ فتح الاعتماد المستندي وحت إنجازها، وتخضع المكافأة للشروط التالية:

- _ تستند لقواعد الوكالة الاستثمارية.
 - _ تتكون المؤونة من الأرصدة الشخصية للعميل.
 - _ يتم البدء في احتساب المكافأة من أول يوم على تاريخ إنشاء المؤونة.
 - تُحدّد نسبة العائد دوريا بقرار المديرية العامة للمصرف.
 - تُدفع المكافأة لحساب المتعامل بعد خصم الضريبة المقيمة لحساب الخزينة العامة.
- ب. مؤونات أخرى محصّل عليها كضمانات:

لا يُدفع أيّ عائد على أرصدة حسابات المؤونات الأخرى المفتوحة كضمان لعمليات التمويل الأخرى.

2.5 تسعير عقود التمويل في مصرف السلام:

يضع مصرف السلام تحت تصرّف المتعاملين تمويلات على شكل:

أ) تمويلات عن طريق ائتمان تجاري:

_ المراجعة/ بيع بالأجل/ بيع بالتقسيط

_ الاستصناع

_ السّلم/ البيع بالوكالة

_ الإجارة (تشغيلية/ تملّكية/ خدمات/ من الباطن)

ب) تمويلات المساهمات: وهي تخضع إلى تقاسم أرباح المشروع أو العملية وفقا للاتفاقية وتضم:

_ المضاربة

_ المشاركة

ويتم تحديد عائدات التّمويلات التجارية بالرجوع إلى نسبة المردود السنوي وفق الجداول التالية:

الجدول رقم (03) عوائد عقود تمويل المؤسسات المطبقة في مصرف السلام للسنتين 2022 و2023

نسبة المردود السنوي لسنة 2023	نسبة المردود السنوي لسنة 2022	تمويل المؤسسات
8.10%	8.40%	تمويل قصير الأجل
7.50%	7.70%	تمويل متوسط الأجل
7.04%	7.65%	تمويل طويل الأجل
ما بين 9% و 11.60% (وفقا لطبيعة التمويل)	9% و 12% (وفقا لطبيعة التمويل)	تمويل الاعتماد الإيجاري (إجارة)
توزيع نتائج المشروع أو العملية مع العائد السنوي لرأس المال لا يتعدى معدل الفائدة الزائدة المحدد وفقا لصف التمويل المعني.		تمويلات المساهمات

المصدر: الشروط العامة لمصرف السلام الجزائر، نسخة 2022، ص(4)، الرابط

www.alsalamalgeria.com/pdf/wetransfer/Conditions_AR_2022.pdf تاريخ الولوج 11 فبراير 2022 الساعة 19:00.

أنظر أيضا الشروط العامة لمصرف السلام الجزائر، نسخة 2023، متاح على الرابط

www.alsalamalgeria.com/pdf/wetransfer/Conditions_AR_2023.pdf، تاريخ الولوج: 2023\06\16 الساعة 08:50.

التعليق:

من خلال الجدول (3) نوضح نسب المردود السنوي لأصناف التمويلات التي يقدمها مصرف السلام الجزائر للمؤسسات خلال السنتين 2022 و 2023 حيث نلاحظ قيام المصرف بخفض نسب المردود السنوي لكل أصناف التمويل خلال سنة 2023 مقارنة بسنة 2022 وذلك تماشيا مع ظروف المنافسة التي يشهدها السوق المصرفي وكذلك تعليمات بنك الجزائر.

الجدول رقم (04) عوائد عقود تمويل الأفراد المطبقة في مصرف السلام للسنتين 2022 و 2023

تمويل الأفراد (بيع بالتقسيط)		متعامل مدخر		متعامل غير مدخر		متعامل غير مدخر مع توظيف راتبه
		2023	2022	2023	2022	2023
تمويل عقاري:						
● اقتناء أرض وسكن	%7	%7	%7.5	%7.60	%7.25	%7.25
● البناء الذاتي						
● تهيئة بدون رهن عقاري						
● تهيئة مع رهن عقاري						
إجارة من الباطن						
			7.50	%7.60	%7.00	%7.00
تمويل عقاري بالنسبة لفئة ذوي الاحتياجات الخاصة						
			%6.75	%6.75		
تمويل استهلاكي - تجهيزات						
			%10.70	%10.60		
تمويل استهلاكي - سيارات						
			%10.70	%10.60	%10.50	%10.50
تمويل استهلاكي - سيارات - بالنسبة لفئة ذوي الاحتياجات						
			%9	%9	%9	%9

المصدر: الشروط العامة لمصرف السلام الجزائر، نسخة 2022، ص(4)، الرابط
www.alsalamalgeria.com/pdf/wetransfer/Conditions_AR_2022.pdf تاريخ الولوج 11 فبراير 2022 الساعة 19: 08.
 الشروط العامة لمصرف السلام الجزائر، نسخة 2023، متاح على الرابط
www.alsalamalgeria.com/pdf/wetransfer/Conditions_AR_2023.pdf تاريخ الولوج: 16\06\2023 الساعة 08:50.

التعليق:

من خلال الجدول (4) نوضح نسب المردود السنوي لأصناف التمويلات التي يقدمها مصرف السلام الجزائر للأفراد خلال السنتين 2022 و 2023؛ حيث نلاحظ قيام المصرف بإجراء تعديلات على نسب المردود السنوي لبعض أصناف التمويل خلال سنة 2023 كما أبقى على بعضها ثابتة، قام برفع نسب المردود السنوي على التمويل العقاري والإجارة من الباطن بنسبة 0.10%، كما قام بخفض نسب المردود السنوي على التمويل الاستهلاكي (سيارات-وتجهيزات) بنسبة 0.10% كذلك، بينما باقى التمويلات بقيت نسب المردود السنوي لها على حالها. ويجري القيام بهذه التعديلات تبعا لظروف المنافسة وتعليمات بنك الجزائر.

إن مصرف السلام الجزائر كونه يندرج ضمن المنظومة المصرفية الجزائرية فهو يخضع لتعليمات وشروط بنك الجزائر، فإذا ما حاولنا إجراء مقارنة بين نسب المردود السنوي التي يعرضها وبين عتبات معدلات الفائدة الزائدة لأصناف التمويلات التي يحددها بنك الجزائر نجد أنه في كلّ أصناف التمويلات التي يقدمها مصرف السلام تكون نسبة المردود السنوي أقل من عتبة معدل الفائدة الزائدة لصنف التمويل المعني وهذا ما يمكن توضيحه من خلال الجدول (5).

الجدول رقم (05) عتبات معدلات الفائدة الزائدة المحددة حسب تعليمات بنك الجزائر رقم 02_2021 رقم 01_2022 ورقم 01_

2023 الموجهة للبنوك والمؤسسات المالية

صنف التمويل	متوسط معدل الفائدة الفعلي الإجمالي			عتبة معدل الفائدة الزائدة المحدد لصنف التمويل المعني.		
	ديسمبر 2021	جوان 2022	جوان 2023	ديسمبر 2021	جوان 2022	جوان 2023
السحب على المكشوف	%7.97	%7.89	%8.20	%8.77	%8.67	%9.02
قروض استهلاكية	%9.98	%9.74	%9.80	%10.97	%10.72	%10.78
قروض قصيرة الأجل	%8.19	%7.65	%7.35	%9.01	%8.41	%8.09
قروض متوسطة الأجل	%7.51	%7.03	%6.74	%8.26	%7.73	%7.41
قروض طويلة الأجل	%7.48	%6.96	%6.20	%8.22	%7.65	%6.82
قروض التمويل السكني	%7.03	%6.87	%6.74	%7.73	%7.55	%7.41
قرض إيجاري	%11.84	%10.94	%10.48	%13.03	%12.03	%11.53

المصدر: موقع بنك الجزائر، الرابط [LES NOTES AUX BANQUES 2022 \(bank-of-algeria.dz\)](http://bank-of-algeria.dz)، تاريخ الولوج 20 أكتوبر

2022 الساعة 10:05، موقع بنك الجزائر [LES NOTES AUX BANQUES 2023 \(bank-of-algeria.dz\)](http://bank-of-algeria.dz) تاريخ الولوج 21

جويلية 2023 الساعة 15:00.

الجدول رقم (5) يوضح الشروط التي يحددها بنك الجزائر فيما يتعلق بعتبات معدلات الفائدة الزائدة حسب التعليمات رقم 02_2021 الصادرة في 21 ديسمبر 2021 والموجهة للبنوك والمؤسسات المالية خلال السداسي الأول من 2022، والتعليمات رقم 01_2022 الصادرة في 22 جوان 2022 والموجهة للبنوك والمؤسسات المالية خلال السداسي الثاني من 2022، والتعليمات رقم 01_2023 الصادرة في 18 جوان 2023 والموجهة للبنوك والمؤسسات المالية خلال السداسي الثاني من 2023. للملاحظة فإنَّ نسب المردود السنوي لمصرف السلام لسنة 2023 وحتى التاريخ الذي أجرينا فيه المقارنة (جوان 2023) سيتم إخضاعها لشروط التعليمات رقم 01_2022 الصادرة في 22 جوان 2022 باعتبار أنه لا توجد تعليمات من طرف بنك الجزائر خلال السداسي الأول من 2023. ولا يؤخذ بعين الاعتبار في المقارنة الشروط الموضوعية في التعليمات رقم 01_2023 الصادرة في 18 جوان 2023. والمقارنة يمكن توضيحها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (6) مقارنة بين نسبة المردود السنوي المفروض من مصرف السلام_ الجزائر وعتبة معدل الفائدة الزائدة المحدد لصنف التمويل المعني من طرف بنك الجزائر

صنف التمويل	نسبة المردود السنوي المفروض من مصرف السلام_ الجزائر.				عتبة معدل الفائدة الزائدة المحدد لصنف التمويل المعني من طرف بنك الجزائر.	
	خلال 2022		السداسي الأول من 2023		السداسي الأول من 2022	السداسي الثاني من 2022
قروض استهلاكية	9، %10.50، %10.70		9، %10.60، %10.50		%10.97	%10.72
قروض قصيرة الأجل	%8.40		%8.10		%9.01	%8.41
قروض متوسطة الأجل	%7.70		%7.50		%8.26	%7.73
قروض طويلة الأجل	%7.65		%7.50		%8.22	%7.65
قروض التمويل السكني	7، %6.75، %7.25، %7.5		7، %6.75، %7.25، %7.6		%7.73	%7.55
قرض إيجاري	9، (%12، %9)		9، (%11.60، %9)		%13.03	%12.03

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجداول (3)، (4)، (5).

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن مصرف السلام _ الجزائر يراعي عند تسعيره لأصناف التّمويلات التي يقدمها للمؤسسات أو الأفراد أن لا تتجاوز نسب المردود السنوي عتبات معدّل الفائدة الزائدة المحدّدة لصنف التمويل المعني من طرف بنك الجزائر؛ حيث نجد:

- _ أعلى نسبة مردود في القروض الاستهلاكية 10.70% لم تتجاوز 10.97% (عتبة معدّل الفائدة الزائدة).
- _ نسبة المردود في القروض قصيرة الأجل 8.40%، 8.10% أقل من 9.01%، 8.41% (عتبة معدّل الفائدة الزائدة).
- _ نسبة المردود في القروض متوسطة الأجل 7.70%، 7.50% أقل من 8.26%، 7.73% (عتبة معدّل الفائدة الزائدة).
- _ نسبة المردود في القروض طويلة الأجل 7.65%، 7.50% أقل من 8.22%، 7.65% (عتبة معدّل الفائدة الزائدة).
- _ نسب المردود في الاعتماد الإيجاري (إجارة) أقل في كلا السنتين من العتبة المحدّدة لهذا النوع من التّمويل (عتبة معدّل الفائدة الزائدة).

_ أعلى نسبة مردود في قروض التمويل السكني 7.5% أقل من 7.55% للسّداسي الثاني من 2022، في حين أن النسبة 7.6% المفروضة على هذا النوع من التمويلات سنة 2023 بالنسبة للمتعاملين غير المدخّرين في البنك مع عدم توطيّن الراتب هي أكبر بقليل من العتبة 7.55% قد يرجع ذلك إلى سياسة المصرف اتّجاه هذه الفئة مع الأخذ بالاعتبار الاستشارات الخاصة مع بنك الجزائر.

6. الخاتمة:

تبين من خلال دراستنا هذه أن المصارف الإسلامية تقدّم مزيجاً متنوعاً من الخدمات؛ كخدمات الإيداع وخدمات التّمويل والخدمات الاجتماعية وخدمات أخرى مستحدثة؛ تحاول من خلالها إرضاء زبائنهم واستقطاب العدد الأكبر منهم خاصة وأنّ لزبائنهم خصوصية تحجب المعاملات الرّوية.

وحيث أنّ المصارف الإسلامية هي مؤسسات ربحية فهي تحصل على أرباحها من خلال الأسعار التي تضعها لخدماتها ومنتجاتها، وقد بيّنا أشكال السّعر المصرفي الإسلامي الذي يكون في شكل عمولة أو معدّل ربح أو أجر أو جعل.

إنّ تحديد السّعر المصرفي للخدمة المصرفية في المصارف الإسلامية العاملة في نظام مصرفي ربوي يصطدم بالسّوق التّنافسية التي تتواجد فيها أيضاً بنوك تقليدية، إضافة إلى الشّروط التي يفرضها بنك المركزي في ظلّ غياب بنك مركزي إسلامي منظمّ للمعاملات المالية الإسلامية، وقد وجدنا أنّ صيغة التّمويل المربحة وهي أحد الصّيغ التّمولية القائمة على المديونية يتم تسعيرها على أساس سعر الفائدة أو على أساس المؤشر الذي تحدّده السياسة التّقديرية للبنك المركزي. وقد خلصت دراستنا التي أسقطناها على مصرف السلام الجزائر إلى جملة من النتائج يمكن إجمالها فيما يلي:

- مصرف السلام الجزائر مصرف إسلامي رائد في الجزائر يقدّم خدمات مصرفية متنوعة، ويحرص على احترام معايير الحكامة المصرفية.
- يعمل مصرف السلام الجزائر في ظلّ نظام مصرفي تقليدي يُملّي سياسته التّقديرية بنك الجزائر، وتترتب على حصّته السّوقية البنوك التقليدية بنسبة 97% بينما لا تساهم الصّيرفة الإسلامية إلا بنسبة 3%.
- يقوم مصرف السلام الجزائر بالإفصاح عن بياناته المالية بشكل دوري من خلال تقاريره السنوية، كما يوضّح سنوياً طريقة تسعيره لخدماته بأنواعها من خلال ما يسمّيه «الشّروط العامة للمصرف».

- بحكم تواجده في نظام مصرفي ربوي فإن مصرف السلام الجزائر يواجه جملة من التحديات؛ منها تنافسية البنوك التقليدية العمومية التي فتحت نوافذ المالية الإسلامية في فروعها والتي تؤثر في قرار تسعير الخدمات المصرفية لدى مصرف السلام، إضافة إلى تعليمات وشروط بنك الجزائر التي تقيد حريته في التسعير.
- يخضع تسعير الخدمات التمويلية القائمة على المديونية لعتبة معدل الفائدة الزائدة التي يشترطها بنك الجزائر حيث يجب أن يُحدد سعر هذه الخدمات في حدود هذا المعدل دون أن يكون أعلى أو أقل منه، بينما يخضع تسعير خدمات الإيداع لشروط مصرف السلام الجزائر بحسب ما تمّ التوصل إليه من خلال هذه الدراسة.
- وفي الأخير نقدّم بعض الاقتراحات التي نراها ضرورية للنهوض بالعمل المصرفي الإسلامي في الجزائر:
- تسهيل منح الاعتماد للمصارف الإسلامية لفتح فروع لها بالجزائر بغية توسيع نشاط العمل المصرفي الإسلامي وتفعيل دوره التنموي في الاقتصاد الجزائري.
- الإسراع في وضع القوانين والتشريعات المنظمة لعمل الصّيرفة الإسلامية خاصة فيما يتعلّق بالتشريعات المنظمة للصّيرغ التمويلية القائمة على المشاركة (المضاربة، المشاركة، المزارعة، المغارسة، المساقاة).
- تبني فكرة التحول التدريجي من نوافذ المالية الإسلامية بالبنوك العمومية إلى بنوك إسلامية كاملة الصّفة مع سنّ التشريعات المنظمة له، والعمل على تجسيد ذلك على أرض الواقع.
- __ إنشاء هيئة مستقلة داخل بنك الجزائر مستقلة عن سلطته التقديرية تُعنى بتنظيم عمل المصارف الإسلامية والنوافذ الإسلامية والرقابة عليها.

8. قائمة المراجع والمصادر:

- 1) Cetina , I., & Mihail, N. (2007), Price Strategies in Banking Marketing, *ResearchGate*.
- 2) Ismail Abdul Ghafar.(2011), *Pricing on Islamic Banking Products*, Universiti Kebangsaan, Malaysia.
- 3) Pierre Desmet, Monique Zollinger.(1997), *Le Prix- de l'analyse conceptuelle aux méthodes de fixation* . Paris: Economica.
- 4) جمعة بنت حامد يحيى الحريري الزهراني. (2015)، عقد السلم وتطبيقاته المعاصرة ، الطبعة 1، جامعة طيبة، السعودية.
- 5) حسن السيد حامد خطاب. (يوليو، 2006)، بيع التقيسيط وتطبيقاته المعاصرة-دراسة فقهية مقارنة-، مجلة مركز الخدمة والاستشارات البحثية.
- 6) حيدر يونس الموسوي. (2011)، المصارف الإسلامية- أدائها المالي وآثارها في سوق الأوراق المالية- عمان: دار البازوري.
- 7) ساري سليمان محمد ملاحيم. (2017)، تسعير المنتجات المالية (المراجعة للآمر بالشراء أمودجا)، المجلة العالمية للتسويق الإسلامي، المجلد 6، العدد 1.
- 8) ساطع سعدي شملخ. (2008)، العوامل المؤثرة في قرارات تسعير الخدمات في المصارف التجارية العاملة في قطاع غزة- دراسة ميدانية- ، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- 9) صادق راشد الشمري. (2014)، الصناعة المصرفية الإسلامية - مداخل وتطبيقات -، عمان: دار البازوري.
- 10) عبد الحميد عبد الفتاح المغربي. (2004)، الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية، جدة: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية.

- (11) عبد الكريم بن محمد بن أحمد السماعيل. (2011)، العملات المصرفية حقيقتها وأحكامها الفقهية، السعودية: دار كنوز إشبيليا للنشر.
- (12) عبد المجيد الصلاحين. (يناير، 2016). العملات المصرفية التي تتقاضاها المصارف الإسلامية عرضا ودراسة. مجلة أصول الشريعة للأبحاث التخصصية.
- (13) فائزة براهيم. (2022)، أثر تطبيق المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية في تعزيز ثقة المتعاملين مع المصارف الإسلامية - دراسة ميدانية باستخدام النمذجة بالمعادلات البنائية. أطروحة دكتوراه، جامعة زيان عاشور، الجلفة.
- (14) فائزة بودريالة. (2021)، الإجارة المنتهية بالتملك أنموذج مستحدث للتمويل البديل في المصارف الإسلامية - عرض وتحليل للصيغة المقدمة من طرف مصرف السلام - الجزائر. مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، 12(2)، جامعة البليدة.
- (15) فضل محمد إبراهيم المحمودي. (2014)، التسويق المصرفي، صنعاء: جامعة العلوم والتكنولوجيا للكتاب الجامعي.
- (16) محمد بن وليد عبد اللطيف السويدان. (2010)، التكلفة الفعلية في المصارف الإسلامية - الأسباب والضوابط -، الرياض.
- (17) محمد جلال سليمان. (1996)، الودائع الاستثمارية في البنوك الإسلامية (الطبعة 1)، القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي.
- (18) محمد محمود العجلوني. (2012)، البنوك الإسلامية - أحكامها، مبادئها، تطبيقاتها المعاصرة، (الطبعة 3)، الأردن: دار المسيرة.
- (19) نزيه حمّاد. (2008)، معجم المصطلحات المالية والاقتصادية في لغة الفقهاء، دمشق: دار القلم.
- (20) هناء محمد الحنيطي، و ساري سليمان ملاحيم. (2016)، أثر سعر المراجعة على الأداء المالي في المصارف الإسلامية العاملة في الأردن (2000-2013)، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، 12(4).
- (21) ياسر عجيل النشمي. (2007)، الاحتراف في المعاملات المالية _ شرح كتاب أبعاديات التجارة الإسلامية، الكويت: دار ضياء.
- (22) الشروط العامة للمصرف، مصرف السلام الجزائر، نسخة 2022، متاح على الرابط www.alsalamalgeria.com/pdf/wetransfer/Conditions_AR_2023.pdf/
- (23) الشروط العامة للمصرف، مصرف السلام الجزائر، نسخة 2023، متاح على الرابط www.alsalamalgeria.com/pdf/wetransfer/Conditions_AR_2023.pdf/